

قياس السلامة المالية للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2018)

الباحثة: ياسمين ممدوح ختلان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

yasmine.mamdouh.k@st.tu.edu.iq

أ.م.د. جمال هداش محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

Jamal55@tu.edu.iq

المستخلص:

ركز البحث على قياس السلامة المالية لعدد من المصارف العراقية، وهدف البحث الى معرفة وتشخيص مؤشرات السلامة المالية بما يساعد في تجنب حدوث العديد من الاختلالات والازمات على مستوى المصرف الواحد، وقد ظهرت مشكلة البحث نتيجة للتركيز على ضرورة قياس السلامة المالية للمصارف باعتبارها النقطة الجوهرية والاساسية لضمان استقرار النظام المصرفي والتحوط من الازمات والتنبؤ بها، وقد استخدم البحث أسلوب التحليل المالي في القياس اذ تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي اما عينة البحث فقد اقتصرت على اربعة مصارف خاصة كعينة مقصودة للأعوام (2013-2018)، وقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات فقد استنتج البحث ارتفاع نسبة كفاية رأس المال ولكافة المصارف عينة البحث مما يعني الالتزام بالوفاء بمعايير لجنة بازل III، وضوابط البنك المركزي بشأن نسبة كفاية رأس المال كأحد المتطلبات الرقابية للمحافظة على الملاءة المالية للمصارف، كما أوصى البحث بضرورة الاهتمام بتوفير العديد من السيناريوهات الجاهزة للتعامل مع المخاطر محتملة الحدوث، وفي حالة عدم توفر السيناريو المناسب لطبيعة الخطر الذي يواجه المصرف فان المخصصات المرصودة لها يجب ان تكون قادرة على التكيف مع حالة الخطر نفسها.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة.

Measuring the financial soundness of Iraqi banks: An applied study of sample of private commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the duration (2013-2018)

Assist. Prof. Dr. Jamal H. Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Yasmine Mamdouh Khitlan
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research focused on measuring the financial Soundness of a number of Iraqi banks, and the research aimed to know and diagnose financial Soundness that helps avoid the occurrence of many imbalances and crises, and the research problem started from the main question which states: Are banks financial Soundness indicators considered The fundamental and fundamental point to ensure the stability of the banking system and to hedge and forecast crises? The research used the method of financial analysis in measurement as the research community was represented in the Iraqi banking sector. As for the research sample, it was reduced to four private banks as

an intended sample for years (2013-2018), and the research came out with a set of conclusions and recommendations. Banks commitment the criteria of the Basel III Committee and the Central Bank's disciplines criteria regarding the ratio of capital adequacy as one of the supervisory requirements to maintain the financial solvency of banks. The research also recommended the need to pay attention to providing many ready-made scenarios to deal with potential risks, and in the absence of an appropriate scenario for the nature of the risk facing the bank The allocations allocated to it must be able to adapt to the same risk situation.

Keywords: Capital adequacy, asset quality, liquidity.

المقدمة

واجه العالم مجموعة من التغيرات التي أثرت في كافة جوانب الحياة وقد شكلت هذه التغيرات واقعا معاصرا ودخلت مرحلة جديدة لم يسبق لها مثيل ولا شك في أنها نتيجة ارتباط وثيق بين العولمة والتكنولوجيا المالية، التي فتحت منظورا واسعا في أنشطة الصناعة المصرفية، وقد اكتسبت المصارف بشكل خاص العديد من المزايا المالية التي تؤثر على استقرارها المالي، نتيجة لتزايد دور المصارف والمؤسسات المالية في الاقتصاد وامتداد نطاق عملها ليتجاوز كافة الحدود والبلدان، مما فرض عليها ضرورة اعتماد الأساليب العلمية في التعامل مع هذه المخاطر والتغيرات لبناء جهاز مصرفي كفوء قادر على أداء دور الوساطة المالية وتحقيق الأرباح لأصحاب المصالح، على اعتبار ان مستقبل هذه المصارف سيعتمد بالدرجة الاولى على الطريقة التي ستواجه بها هذه المخاطر او تتكيف معها في عالم المال المتغير بالتالي يجب المحافظة على نظام مصرفي يحقق كافة متطلبات السلامة المالية اثناء ممارسة أنشطة الأعمال المصرفية وتجنب الوصول لمرحلة عدم القدرة على السداد وعلان الافلاس وذلك من خلال اعتماد مؤشرات قياس للحكم على السلامة المالية تمنح المصرف القدرة على القيام بممارسات فعالة لتلافي حدوث المشاكل التي تؤثر على السلامة المالية للمصرف.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: يواجه الجهاز المصرفي العديد من الأزمات التي تتطلب البحث عن الحلول للمخاطر المالية والمصرفية الناجمة تباعا لها، الأمر الذي يؤثر على مكانة المصرف في السوق التنافسية وقدرته على الاستمرار وتحقيق الأرباح، مما يؤكد على أهمية التركيز على مؤشرات السلامة المالية لأنها تلعب دوراً مهماً في تشخيص المخاطر المحتملة ومواجهتها وتعتبر مخاطر العسر المالي واحدة من أهم المخاوف والتحديات التي تواجه المصارف الحديثة، لذا يعتبر تحليل نسب ومؤشرات السلامة المالية أداة تحليلية تساعد إدارة المصرف في الحصول على المعلومات اللازمة للحفاظ على سلامته واستقراره؛ ومع تجاهل أهمية الكشف المبكر عن المخاطر التي تهدد السلامة المالية للمصرف وأخذ الاحتياطات اللازمة للحد من احتمالات التعرض لها ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها فقد انطلقت مشكلة البحث والتي تركز على (قياس السلامة المالية للمصارف، اذ تعد السلامة المالية للمصارف النقطة الجوهرية والاساسية لضمان استقرار النظام المصرفي ككل).

ثانياً. أهمية البحث: تعد السلامة المالية محور اهتمام المؤسسات المالية العالمية ومنها لجنة بازل وذلك لاثارها الايجابية على الجهاز المصرفي والسوق المالية بشكل عام ويمكن تمثيل أهمية البحث بالجوانب التالية:

1. تبرز أهمية السلامة المالية للمصارف نظراً لآثارها الواضح على القطاع المصرفي خصوصاً بعد الازمات المتكررة التي شهدتها العديد من الدول والتي أدت إلى مشاكل كبيرة في النظم المالية والاقتصادية.

2. إبراز الطرق والأساليب التي يكون بوسع إدارات المصارف عينة البحث استخدامها لمعالجة المشكلة المذكورة آنفاً، وبما يؤدي لتعزيز مستوى السلامة المالية. من خلال التحليل المالي المستند إلى المعايير والمؤشرات المالية المعتمدة دولياً وعالمياً.

3. تبرز أهمية البحث من خلال تقليل درجات المخاطرة كلما زادت فاعلية مؤشرات السلامة المالية. **ثالثاً. أهداف البحث:** يهدف البحث إلى قياس وتحليل مؤشرات السلامة المالية في عينة مكونة من أربعة مصارف تجارية للاعوام (2013-2018) وذلك من خلال:

1. التأطير النظري لمفهوم ومؤشرات السلامة المالية بما يقدم إطار يوضح المتغيرات.
 2. فهم مؤشرات السلامة المالية وآثارها في السلامة المصرفية بما يساعد في تجنب حدوث العديد من الاختلالات والازمات على مستوى المصرف الواحد.
 3. تشخيص مستويات السلامة المالية والتعرف على أهم مؤشرات لها لدى المصارف عينة البحث ومدى تأثيرها في أدائها.
 4. تشخيص نقاط القوة الموجودة لدى المصارف المبحوثة للاستفادة منها والتغلب على نقاط الضعف.
- رابعاً. فرضية البحث:** استناداً إلى ماتم عرضه خلال مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يمكن صياغة فرضيات البحث التالية:

1. تعتبر مؤشرات السلامة المالية للمصارف سبباً أساسياً للاندثار المبكر عن الازمات والتحوط منها.
2. تتباين نسب السلامة المالية لدى المصارف عينة البحث تبعاً لكفاءة تشغيل وإدارة مؤشرات السلامة المالية.

خامساً. أساليب جمع البيانات والمعلومات: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على ما هو متاح من مختلف المجلات والبحوث والكتب والمصادر العلمية (عربية وأجنبية) ومصادر شبكة المعلومات الدولية على الإنترنت، فضلاً عن اعتماد الموقع الإلكتروني لسوق العراق للاوراق المالية مصدراً رئيسياً لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب الميداني للتحليل المالي.

سادساً. حدود البحث:

1. **الحدود الزمانية:** تحليل التقارير المالية للمصارف المبحوثة وللفترة من 2013-2018 من خلال التقارير السنوية.
2. **الحدود المكانية:** اختيار المصارف التالية (مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار).

المبحث الثاني: السلامة المالية

أولاً. مفهوم السلامة المالية: يمكن النظر إلى السلامة المالية "بأنها قدرة النظام المالي والمصرفي على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، واستيعاب الصدمات وتقادي الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها على الجوانب المالية والاقتصادية المحلية" (العراقي والنعيمي، 2020: 34). وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والاحترازية المستخدمة من قبل المصرف للوقوف على السلامة المالية للمصرف بما يساعد في تجنب حدوث الاختلالات والازمات المصرفية (يوسف، 2019: 289). ويرى (Flanner, 2006: 2) أن السلامة المالية تتمثل في عملية وضع

معايير ومؤشرات محددة لتحسين اجراءات الرقابة بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف. من خلال ماورد اعلاه يمكن تعريف السلامة المالية بأنها "هندسة النظام المالي وفقاً لمجموعة من المعايير الاحترازية التي تمنح المصرف ميزة التنبؤ بالمخاطر في كافة جوانب الأنشطة المالية بالإضافة الى الاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الاعمال المصرفية وما يرافقها من ازمات. لذلك تتمثل السلامة المالية بوصفها انعكاساً لكفاءة المصرف في هندسة النظام المالي وفقاً لمجموعة معايير احترازية تمنحه امكانية الاستجابة لأي دافع خارجي وتحقيق الربحية المستدامة بالإضافة الى امتصاص الخسائر غير المتوقعة كونها منظومة احترازية رقابية وعلاجية في ذات الوقت.

ثانياً. أهمية مؤشرات السلامة المالية: ان السلامة المالية المصرفية مهمة في سياق صناعة السياسات المالية والاقتصادية، فهناك مايزيد عن اثني عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية من ضمنها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية تصدر تقاريراً بصورة دورية عن الاستقرار والسلامة المصرفية وتخصص جزءاً من أنشطتها لدراسة السلامة والاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه. لذلك يمكن تلخيص أهمية مؤشرات السلامة المالية فيما يلي:

1. تتيح امكانية تقييم السلامة المالية للنظام المصرفي بناءً على مؤشرات كمية موضوعية.
 2. من خلال هذه المؤشرات يتم ترسيخ مبدئي الشفافية والافصاح وتوفير كافة المعلومات للعاملين في السوق والجمهور.
 3. تسمح هذه المؤشرات بمقارنة الاوضاع المالية من خلال تطبيق المؤشرات في مختلف الدول.
 4. يسمح تطبيق هذه المؤشرات بالكشف عن مخاطر انتقال عدوى الازمات المالية وبالتالي تخفيف اثرها وحدثها.
 5. تستخدم كمؤشرات للانذار المبكر في حال حدوث اختلالات او ازمات داخل المصرف او خارجه
- ثالثاً. أبعاد ومؤشرات السلامة المالية:**

1. **مؤشر كفاية رأس المال:** أصبح الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي ومعاييره من القضايا المعاصرة، نتيجة للتطورات المتتالية التي تشهدها الاسواق عالمياً، وذلك لتعرض العمل المصرفي (فيما يتعلق بنوع وطبيعة مصادر الاموال واستخداماتها) إلى العديد من المخاطر التي قد تنجم عن عوامل داخلية متعلقة بنشاط المصرف وادارته، أو عن عوامل خارجية ناتجة من تغيير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها، نظراً لخصوصية عمل المصرف وسماته المقترنة بأطراف متعددة ومتعارضة في وقت واحد، ويمكن توضيح أهمية كفاية رأس المال المصرفي لثلاثة أطراف رئيسية تتمثل بمايلي (المالكي وسعيد، 2013: 224):

أ. إدارة المصرف والتي تهتم بكفاية رأس المال لغرض جذب المودعين والمقترضين والمستثمرين.

ب. يهتم المودعون بقوة المصرف وملاءته المالية لحماية ودائعهم من خلال مقارنة رأس المال والاحتياطيات بحجم الودائع .

ج. وأخيراً ينصب اهتمام البنك المركزي بكفاية رأس المال للتأكد من عدم وصول المصرف لحالة عدم الملاءة وهو بذلك يمارس دوره في المحافظة على أموال المودعين والمساهمين.

ويعد رأس المال أداة مهمة كونها تعزز من قدرة المصارف على مواجهة الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة محتملة الوقوع؛ والتركيز على الملاءة المالية من قبل المصارف والسلطات

الرقابية نتج عن اثرها الكبير على المراكز المالية للمصارف، وتعد كفاية رأس المال من اهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية اذ تقيس هذه النسبة قدرة المصارف على تحمل الصدمات والخسائر مما يعكس ايجابا على سلامة وصلاية الوضع المالي للمصرف، وبموجب مقررات بازل III فإن رأس المال التنظيمي يجب ان لا يقل عن (10.5%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر. ويتم قياس مؤشر كفاية رأس المال كما في المعادلة المدرجة في الجدول (1) (صندوق النقد العربي، 2020: 77).

2. **مؤشر الربحية:** يتمثل في قدرة المصرف في الحصول على الارباح من خلال الاستثمار المصرفي، ويمكن لهذه الطريقة الحصول على عائد يتناسب مع حجم موارد المصرف خلال فترة زمنية. ان قدرة المصرف على تحقيق الارباح يتم من خلال الاستثمار الامثل لموارد المصرف بما يحقق عائد يتناسب مع حجم موارده خلال فترة زمنية ويتم التعبير عن الربحية بنسب معينة تمثل معدل العائد على الاستثمار في مورد معين من موارد المصرف (جاسم ومحمد، 2020: 123).

اما محددات ربحية المصارف فهي مقسمة الى فئتين (2: 2017: Iacobelli):
أ. الفئة الاولى تتمثل بمحددات داخلية ناتجة عن قرارات الادارة في كافة أنشطة الأعمال المصرفية واهمها القرارات الاستثمارية وقرارات منح الائتمان.

ب. والفئة الثانية هي عبارة عن محددات خارجية والمتمثلة بتغيرات السوق والظروف الطارئة الخارجة عن سيطرة ادارة المصرف.

يشير معدل العائد على حقوق الملكية الى مستوى اداء المصارف وفعاليتها في استخدام راس مالها الامر الذي يعزز من قدرتها على استخدام راس مالها في مواجهة الخسائر والازمات التي من الممكن التعرض لها مستقبلا. ويتم قياس الربحية كما في المعادلة المدرجة في الجدول (1) (صندوق النقد العربي: 2020). ويقاس مؤشر الربحية قدرة المصرف على تحقيق الدخل والعائد على الموجودات ومدى اعتماده على ايرادات الغير عادية الناتجة عن العمليات الاستثنائية ومقارنة عوائد الايرادات مع تكاليف المصروفات (عثمان، 2020: 42).

3. **مؤشر السيولة:** تشير السيولة الى الملاءة المالية للمصرف و قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها اي الاحتفاظ بنسبة سيولة كافية للقيام بالعمليات التشغيلية الرئيسية ومواجهة الحالات الطارئة وتعد نسب السيولة المنخفضة او المتناقصة مؤشرات انذار مبكرة عن مشاكل في التدفق النقدي والأعمال التجارية المحتملة الفشل، على الرغم من اهمية الاحتفاظ بالسيولة الا ان ذلك يعني تخفيض حجم العوائد لذلك يجب الوصول لحالة من التوازن بين الحاجة إلى الأمان الذي توفره السيولة مقابل الاستثمار في السيولة وتحقيق ارباح اضافية (Gittman, 2012: 71).

وعرفها (الشويات والعاني، 2017: 265) على انها قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها الاعتيادية، وخلق الائتمان، من خلال احتفاظ المؤسسة بجزء من الموجودات السائلة، أو الموجودات القابلة للتحويل الى سائلة بسرعة دون التعرض لخسائر جوهرية في قيمتها، او من خلال قدرة المؤسسة على توفير مصادر للاقتراض لتلبية احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة. ونظرا لاهمية السيولة بالنسبة للمصارف فان السلطات النقدية تضع حدودا دنيا لحجم ونوع السيولة الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف والبنك المركزي بصفته الجهة الاخيرة لاقراض المصارف الامر الذي يستوجب تقدير احتياجات السيولة عن طريق التنبؤ بحجم القروض

والتسليفات وتحليل سلوك الودائع تفاديا بذلك الوصول لحالات التصفية وعلان الافلاس (حزوري، 2018: 81). مما يعني الاحتفاظ بنسبة سيولة تجنب المصرف الوصول لحالات العسر المالي مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة استثمار ماهو متاح من نقدية لتحقيق هدف الربحية (نصور، 2020: 307).

ويمكن تلخيص اهمية السيولة بالنسبة للمصارف التجارية (الشمري، 2009: 363) من خلال مايلي:

- أ. مؤشراً مهماً وحيوياً للإدارة والمحللين والمودعين والسوق المالية بشكل عام.
 - ب. تمنح المصرف صفة الثقة نظراً لقدرته على الايفاء بالتزاماته تجاه الاطراف في السوق المالية.
 - ج. تعزز ثقة حملة الاسهم والمودعين في امكانية وفاء المصرف بتعهداته والتزاماته امامهم.
 - د. تجنب المصرف تحمل فوائد اضافية نتيجةً للاقتراض من المصارف الاخرى او البنك المركزي.
 - هـ. عدم تعرض المصرف لخسائر نتيجة بيع الموجودات باقل من قيمتها للوفاء بالتزاماته المالية.
- تعتبر نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات من اهم النسب التي تقيس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها اعتماداً على موجودات عالية الجودة وسريعة التحول لسيولة بشكل اسرع من الموجودات الاخرى. ويعكس عنصر السيولة مدى كفاية مصادر المصرف المالية اللازمة لإدارة امواله ومواجهة احتياجات السيولة. (الامام، 2010: 20)
4. **مؤشر جودة الموجودات:** يتم تحديد جودة الموجودات بشكل خاص من خلال جودة القروض لأن هذه الفئة من الموجودات تمثل حصة كبيرة في الميزانية العمومية الإجمالية للمصرف، اذ يتم قياس جودة القروض من خلال نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وتعد القروض اهم جزء من الموجودات اذ تعكس نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض التي يمتلكها المصرف مؤشراً مهماً في التقييم، ولكن النسبة المرتفعة تعكس أيضاً هيكل موجودات أكثر حساسية (Roman, Sargu, 2013: 705).

تعتبر الموجودات الجزء الاهم في نشاط المصرف وذلك لدورها الفاعل في قيادة أنشطة وعمليات المصرف تجاه تحقيق الايرادات وتوليد الدخل ويعبر مؤشر جودة الموجودات عن (شكارة، 2012: 146):

- أ. مدى تقيد المصرف بالسياسات الائتمانية والاستثمارية.
- ب. محفظة القروض وفعالية ادارتها والاجراءات والضوابط النافذة.
- ج. أجال تسديد القروض المتعثرة والاجراءات المتبعة لاعادة جدولتها.
- د. والمخاطر المرتبطة بالمقترضين لأكبر نسب الائتمان.
- هـ. حجم التخصيصات المرصودة لمواجهة خسائر الائتمان المتعثرة والقروض.
- و. نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي رأس المال.
- ز. الاساليب المتبعة لإدارة الموجودات الاخرى كالموجودات الثابتة والاستثمار بالاوراق المالية والاوراق التجارية وغيرها.

تعد نسبة التسهيلات غير العاملة (القروض المتعثرة) الى اجمالي القروض من اهم النسب التي تقيس جودة الموجودات لدى المصارف، اذ ان مخاطر العسر المالي للمصارف تبدأ أغلبها من نوعية الموجودات، بالاضافة الى ان هذه النسبة تعكس قدرة المصرف على تحويل الموجودات الى سيولة. (صندوق النقد العربي، 2020: 75)

ومن خلال عرض المؤشرات السابقة يمكن توضيح النسب الخاصة بالاحتساب من خلال الجدول (1):

الجدول (1): مؤشرات السلامة المالية (2018-2013)

ت	المؤشر	النسبة
1	كفاية رأس المال	(رأس المال التنظيمي)/(الموجودات المرجحة بالمخاطر) $\times 100\%$
2	جودة الموجودات	(القروض المتعثرة)/(اجمالي القروض المصرفية) $\times 100\%$ (المخصصات)/(القروض المتعثرة) $\times 100\%$ (صافي القروض المتعثرة) / (القروض المصرفية) $\times 100\%$
3	الربحية	(الربح الصافي)/(راس المال الممتلك) $\times 100\%$
4	السيولة	(النقد + الارصدة النقدية لدى المصارف)/(اجمالي الموجودات) $\times 100\%$ نسبة الرصيد النقدي = (النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى)/(الودائع وما في حكمها)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مؤشرات السلامة المالية الصادرة عن (صندوق النقد الدولي، 2020: 17).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً. نبذة تعريفية عن المصارف عينة الدراسة: فيما يلي عرض نبذة تعريفية عن المصارف المبحوثة والتي يوضحها الجدول (2):

الجدول (2): التعريف بالمصارف المبحوثة

	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال التأسيسي	رأس المال الحالي
1	بغداد	BBOB	1992	100,000,000	250,000,000,000
2	الشرق الاوسط	BMIE	1993	400,000,000	250,000,000,000
3	الموصل	BMFI	2001	100,000,000	252,500,000,000
4	المنصور	BMNS	2005	55,000,000,000	250,000,000,000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المبحوثة.

ثانياً. تحليل مؤشرات السلامة المالية: تعد مؤشرات السلامة المالية نظام انذار مبكر يحدد الوضع المالي للمصرف، بالإضافة الى انها تعكس كفاءة المصرف في ادارة مطلوباته وموجوداته، وقدرته على اداء دوره في الوساطة المالية مع الحفاظ على الملاءة المالية، كذلك ومن خلال مؤشرات السلامة المالية يمكن اظهار المصرف على مقابلة متطلبات السيولة وكفاية رأس المال والوصول الى مستويات مناسبة لكل منهما،(صندوق النقد العربي، 2020: 75). ويمكن عرض نتائج التحليل من خلال الاتي:

1. قياس كفاية رأس المال للمصارف المبحوثة: تم قياس كفاية رأس المال في المصارف المبحوثة للفترة (2018-2013) ويوضح الجدول (3) نتائج التحليل المالي:

الجدول (3): مؤشر كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

السنة	مصرف بغداد	مصرف الموصل	مصرف المنصور	مصرف الشرق الاوسط
2013	59%	107.93%	223.44%	73.5%
2014	58%	104.96%	210.88%	109%
2015	64.4%	114.6%	190.84%	104%
2016	116%	108.81%	226.43%	101%
2017	103%	111.36%	206.25%	133%
2018	127%	119.43%	204%	110%

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المبحوثة.

من خلال ماورد في الجدول اعلاه من نسب توضح بصورة دقيقة مدى كفاية راس المال لدى المصارف عينة البحث تبين ان مصرف المنصور حقق اعلى نسبة كفاية لرأس المال بين المصارف المبحوثة ولكافة سنوات البحث البالغة (226,43%) سنة (2016). ان هذا الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال يبين متانة رأس المال للمصرف وقدرته على تغطية الموجودات بمايعادل 226,34 للدينار الواحد المستثمر في الموجودات اي نسبة حماية وامان عالية للمودعين والقدرة على تغطية عمليات السحب المفاجئ دون التعرض للخسائر او الافلاس اما من جانب المساهمين فهو يعد مؤشر واضح لتقليل نسب الربحية الممكنة الحصول نتيجة عدم استثمار الاموال وتجميدها. اما ادنى نسبة لكفاية راس المال حققها مصرف بغداد وهي (58%) سنة (2014) على الرغم من ابتعادها عن الحد الادنى المقرر من قبل البنك المركزي البالغة (12%) الا انها تعتبر نسبة غير جيدة مقارنة بباقي المصارف عينة البحث مما يؤثر ضعف نشاط المصرف.

2. قياس الربحية للمصارف المبحوثة: تم قياس الربحية في المصارف المبحوثة للفترة (2013- 2018) ويوضح الجدول (4) نتائج التحليل.

الجدول (4): مؤشر الربحية للمصارف عينة البحث

السنة	مصرف بغداد	مصرف الموصل	مصرف المنصور	مصرف الشرق الاوسط
2013	15.5%	14.88%	10.7%	16.3%
2014	13.1%	0.69%	7.3%	1.7%
2015	5.3%	0.22%	6.94%	2.6%
2016	10.7%	1.33%	5.34%	6.0%
2017	2.5%	1.81%	5.11%	0.2%
2018	1.56%	0.77%	8.16%	0.8%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المبحوثة.

من الجدول أعلاه يتضح ان نسب الربحية في الجدول اعلاه تم استخراجها من خلال قسمة اجمالي الارباح على رأس المال الممتلك اذ كانت اعلى نسبة للربحية بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث (16%) حققها مصرف الشرق الاوسط سنة (2013) وهذا يعني ان كل دينار مستثمر في رأس المال الممتلك حقق (0.16) دينار ارباحا لذلك العام مما يدل على سلامة استثمارات المصرف وتحقيقها لاهداف اصحاب رأس المال والمساهمين ،اما اقل نسبة ربحية بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث فقد حققها مصرف الشرف الاوسط اذ بلغت نسبة

الربحية للمصرف (0.2%) سنة (2017) وهذه تعتبر نسبة ضئيلة جدا تدل على ضرورة مراجعة المصرف لقرارات الاستثمار في رأس المال لديه لأنها تنبأ باحتمالات خسائر حتمية في حالة الاستمرار بما هو عليه.

3. قياس مؤشر السيولة للمصارف المبحوثة: تم قياس السيولة في المصارف المبحوثة للفترة (2013-2018) ويوضح الجدول (5) نتائج التحليل:

الجدول (5): مؤشر السيولة للمصارف عينة البحث

السنة	مصرف بغداد	مصرف الموصل	مصرف المنصور	مصرف الشرق الاوسط
2013	72.85%	118.39%	43.7%	76.5%
2014	66.5%	136.61%	48.9%	97.7%
2015	97.1%	156.26%	31.6%	98.1%
2016	88.7%	130.15%	116.38%	100.8%
2017	105%	136,66%	86.21%	127.7%
2018	253%	143.56%	100.12%	108.5%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المبحوثة.
في الجدول اعلاه نسب لمؤشرات السيولة تم تحليلها من خلال قسمة الموجودات النقدية على اجمالي الودائع تبين ان مصرف بغداد حقق اعلى نسبة سيولة بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث اذ بلغت سيولته (253%) سنة (2018) اي ان المصرف يغطي كل دينار مستلم من المودعين ب 253 دينار مما يرفع سمعة المصرف لدى المودعين ويعد حافز لاقبالهم اما من الجانب الاخر فهذه النسبة تعتبر سببا لتخفيض ربحية المصرف ومؤشرا على وجود سيولة فائضة غير مستثمرة بالشكل الامثل يتم الاحتفاظ بها تجنباً للمخاطرة، اما ادنى نسبة سيولة بين المصارف عينة البحث فقد كانت (31%) حققها مصرف المنصور سنة (2015) مما يدل على ان المصرف ضعيف السيولة نتيجة لاستثمار وتشغيل الاموال مما يرفع من مخاطر عدم السداد بالنسبة للمصرف تجاه المودعين وبذلك فهو معرض لاحتمالية اعلان الافلاس بمجرد خسارة استثماراته وعدم تحقيق الارباح وهذا يعتبر مؤشرا سالباً عن مدى السلامة المالية للمصرف.

4. قياس جودة الموجودات للمصارف المبحوثة: تم قياس جودة الموجودات في المصارف المبحوثة للفترة (2013-2018) ويوضح الجدول (6) نتائج التحليل.

الجدول (6): مؤشر جودة الموجودات للمصارف عينة البحث

السنة	مصرف بغداد	مصرف الموصل	مصرف المنصور	مصرف الشرق الاوسط
2013	15.34%	2.51%	8.32%	3.31%
2014	20.84%	24.20%	7.12%	2.9%
2015	24,91%	2.44%	10.25%	4.56%
2016	53.16%	22.25%	5.52%	1.51%
2017	48.76%	108.63%	4.68%	1.71%
2018	8.2%	56.84%	3.54%	2.46%

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المبحوثة .

تم تحليل مؤشر جودة الموجودات في الجدول اعلاه من خلال قسمة القروض المتعثرة على اجمالي القروض اذ كانت اقل نسبة جودة موجودات بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث فقد حققها مصرف الشرق الاوسط اذ بلغت نسبة جودة الموجودات للمصرف (1.51%) سنة (2016) وهذا يعني ان المصرف يواجه نسبة ضئيلة جدا من القروض المتعثرة تؤثر قدرة المصرف على استرداد قروضه المتعثرة من المقترضين بدون تأخير مما يدل على سلامة قرارات منح الائتمان بالنسبة للمصرف وتحقيقها لاهدافه. اما اعلى نسبة لجودة الموجودات بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث (108.63%) حققها مصرف الموصل للتنمية والاستثمار سنة (2017) وهذا يعني ان المصرف غير قادر على استرداد قروضه المتعثرة وضرورة ومراجعة المصرف لقرارات منح القروض وتحليل مخاطر الائتمان بدقة لانها تنبئ باحتمالات التعرض لمخاطر الاقراض في حالة الاستمرار بما هو عليه.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ان التزام المصارف المبحوثة بمعايير لجنة بازل III وضوابط البنك المركزي لنسب مؤشرات السلامة المالية يضمن لها السلامة والاستقرار المالي.
2. اظهرت النتائج ارتفاع نسبة كفاية رأس المال ولكافة المصارف عينة البحث مما يعني التزام هذه المصارف بالوفاء بمعايير لجنة بازل III ومعايير البنك المركزي بشأن نسبة كفاية رأس المال كأحد المتطلبات الرقابية للمحافظة على الملاءة المالية للمصارف.
3. وجود أنظمة واجراءات رقابية داخلية محكمة وكفاءة تعمل على التأكد بشكل مستمر من سلامة نتائج العمليات المصرفية بالإضافة الى الرقابة المفروضة من البنك المركزي للتأكد من دقة النتائج وبالتالي تحقيق جهاز مصرفي يتمتع بالسلامة والاستقرار المالي.
4. تبين نتائج التحليل المالي ارتفاع نسب السيولة للمصارف عينة البحث بالتزامن مع انخفاض نسب الربحية مما يؤثر وجود سيولة فائضة غير مستثمرة بالصورة الصحيحة.
5. اظهرت النتائج اهمية مؤشرات السلامة المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في نظام العمل المصرفي مما يؤدي الى تسليط الضوء عليها والاهتمام بها.
6. تفاوت نسب جودة الموجودات لدى المصارف عينة البحث مما يؤثر اختلاف السياسات الائتمانية واجراءات منح القروض على مستوى المصرف الواحد بأختلاف سنوات الدراسة مما يدل على عدم اعتماد استراتيجية محددة تهدف للحفاظ على السلامة المالية عبر الزمن.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بتوفير العديد من السيناريوهات الجاهزة للتعامل مع المخاطر محتملة الحدوث، وفي حالة عدم توفر السيناريو المناسب لطبيعة الخطر الذي يواجه المصرف فان المخصصات المرصودة لها يجب ان تكون قادرة على التكيف مع حالة الخطر نفسها.
2. على المصارف الاستفادة من السيولة الفائضة وتحقيق التوازن بين ما يحتفظ به من ارصدة نقدية تجنباً لمخاطر عدم السداد وما يتم استثماره لتحقيق الارباح، اذ ان انتهاج السياسات التحوطية في اغلب استثمارات المصارف يؤثر وبشكل واضح على الربحية.

3. ضرورة تبني المصارف أنظمة تقييم حديثة كنظام (Patrol) تقيس وتوضح السلامة المالية من النواحي الكمية والموضوعية للمستثمرين والمودعين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمار اوياداع صائبة.
4. الابتعاد عن المناهج النمطية في أنشطة الأعمال المصرفية ومواكبة التطورات الحاصلة في الانظمة المصرفية العالمية ،مما يعني تعزيز الاستثمار الرقمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتلبية متطلبات المرحلة القادمة.
5. لفت انتباه البنك المركزي للسلامة المصرفية من خلال تطوير اطار احترازي وتسلط الضوء على اهميتها عن طريق اعداد برامج تقييم سنوية للمصارف وتصنيفها لتحفيز المصارف على المنافسة والتقدم.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. صندوق النقد الدولي (2020)، التقرير القطري رقم 20/231، ص22.
2. صندوق النقد العربي، ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، (2020)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020، الدائرة الاقتصادية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
3. الشمري، صادق راشد، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (2009)، 363.
4. العراقي، بشار أحمد، النعيمي، زهراء أحمد، (2020)، العمق المالي وأثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2000-2015، جامعة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 15، العدد 56.
5. المالكي، زهراء ناجي عبيد، سعيد، أحمد محمد فهمي، (2013)، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1و2) في المخاطرة الائتماني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد (8)، العدد (24).
6. بوهريرة، عباس ومصطفى، عبداللطيف (2017)، تحليل مؤشرات السلامة المالية في الجزائر- حالة بنك (AGB-CPA)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (7).
7. جاسم، علا سمير سبتي، محمد، محمود إسماعيل، (2020)، نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد (15)، العدد (51).
8. حزوري، حسن، (2018)، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة الفرات.
9. شكاره، موفق عباس باقر، (2012)، تقويم أداء المصارف بموجب معايير، CAMELS مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد (7)، عدد (18).
10. الامام، صلاح الدين محمد امين، (2010)، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، مجلد (13)، عدد (13).
11. عثمان، مهدي عثمان (2020)، التمويل بصيغة السلم واثره في معدلات الربحية والسيولة في المصارف السودانية دراسة حالة البنك الزراعي السوداني في الفترة 2001-2018م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

12. الشويات، محمود والعاني، أسامة، (2017)، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (23)، العدد (2).
13. نصور، ريم محمد (2020)، تأثير التدقيق الداخلي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، عدد 5.
14. يوسف، رواء احمد، (2019)، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للفترة من 2010-2016، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (51)، العدد (41).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Flannery, Mark J, (2006), supervising Bank safety and Soundness :Some open Issues-federal Reserve Bank of Atlanta ,fist and second quarters.
2. Gitman, Lawrence, Zutter, Chad, (2012), Principles of Managerial Finance, 13 Ed, Pearson Education Limited,U.K.
3. Iacobelli, A., (2017), Determinants of Profitability: Empirical Evidence from the Largest Global Banks, University at Albany, State University of New York Scholars Archive, p 3.
4. Roman, A., & Sargu, A. C., (2013), Analysing the financial soundness of the commercial banks in Romania: an approach based on the camels framework. Procedia economics and finance, 6, 703-712.
5. Flannery ,Mark J, (2006), supervising Bank safety and Soundness :Some open Issues-federal Reserve Bank of Atlanta ,fist and second quarters.